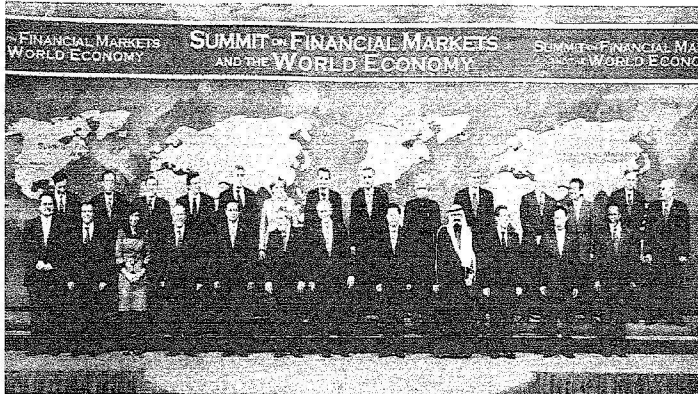


العشرون الكبار يبدأون قمة تاريخية غدًا في لندن

قمة العشرين تمنع صناديق المضاربة ووكالات التصنيف الائتماني من الخروج عن القوانين مستقبلا تخفيف النمو وإدابة تجلّط أسواق القروض وتوفير التمويل لصندوق النقد الدولي أبرز تحديات القمة

اليوم، الوكالات - الدمام



خادم الحرمين الشريفين خلال مشاركته قادة قمة العشرين في اجتماعاتهم الأخيرة (اليوم)

يشارك خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز (حفظه الله) في قمة العشرين التي تستضيفها العاصمة البريطانية لندن غدا الخميس. وأكد الأمين العام لمجلس الوزراء عبدالرحمن بن محمد السدحان أن مشاركة المملكة في هذه القمة تعطي مؤثراً مهماً لما وصلت إليه بلادنا بقيادته «حفظه الله» من شموخ وحضور دولي كبير وليس حضوراً عربياً أو إسلامياً وحسب، مؤكداً في تصريحه أن هذا الحضور للمملكة جاء بفضل الله، ثم بفضل رؤية خادم الحرمين الشريفين الثاقبة وحكمته ورجاحته في معالجة الأمور، مشيراً إلى أن هذا مصدر فخر واعتزاز من الجميع.

ومن المتوقع أن تتفق القوى الاقتصادية الأكبر في العالم على ضوابط عاجلة لتنظيم وإصلاح قوانين السوق وإحكام الرقابة عليه مما يساعدها على تسوية الخلاف حول الحاجة لزيد من إنفاق الأموال العامة لمكافحة الركود العالمي.

نحو إصلاح السوق

ومن المرجح أن تقر مجموعة العشرين في القمة التاريخية للدول صاحبة الاقتصاديات الأكثر ثراء في العالم و تلك الصاعدة التي تعدق في لندن خططا لإخضاع الضوابط المالية العالمية لتتماشى مع التغييرات التي أطلقتها العولمة المتسارعة الخطى بزيادة نواحي الإشراف المنسق على السوق وخلق الفجوات في نظم الرقابة والضبط.

كما أن اتفاق مجموعة العشرين على إصلاح الهيكل المالي العالمي سيساعد أيضا في علاج الاختلافات بين الدول الأعضاء بشأن الحاجة إلى ضوابط في الاموال في الاقتصاد العالمي المساعدة في تحفيز النمو وإدارة التلطم في أسواق القروض المتجمدة.

لكن فضلا عن الدفع بقضية إصلاح السوق فإن الالتزامات الصارخة في القمة من المرجح أن تقتصر على زيادة ملحوظة في توفير التمويل لصندوق النقد الدولي الذي يشكل جزءا أساسيا من الهيكل المالي العالمي. ويقول راي آرتيسل الخبير الاقتصادي

بمجموعة فور كاست البحثية «ما من شيء متوقع الآن أكثر من بيان آخر مصاغ بمهارة شديدة يبين إلى أي حد اتفق هذا الجمع مع بعضهم البعض حول كل شيء».

وبينما شارت الأمال بأن الانكماش الاقتصادي ربما يتراجع خلال الشهور المقبلة فإن قمة مجموعة العشرين تتعقد على خلفية أدلة على أن الركود بدأ يحكم الخناق في خضم فيض من البيانات الاقتصادية الكارثية وقرارات الاستفناء عن العمل. وفي مؤشر على أن الانكماش يكتسب زخما فإن اجتماع يوم الخميس يتواكب أيضا مع كهنتات بإعلان البنك المركزي الأوروبي عن خفض آخر في أسعار الفائدة الأساسية بواقع 50 نقطة أساس.

ويأتي احتمال قيام البنك المركزي الأوروبي بخفض أسعار الاقتراض مرة أخرى عقب تقارير تظهر تراجع هائل في الصادرات اليابانية بنسبة 50 في المئة تقريبا في فبراير وانخفاض مؤشر ثقة رجال الأعمال في ألمانيا لأدنى مستوى له في غضون نحو 26 عاما ، وانكماش الاقتصاد الأمريكي بنسبة 6,3 في المئة في الربع الأخير من عام 2008.

اختلاف أمريكي أوروبي
وفضلا عن إصلاح النظام المالي العالمي فإنه من المتوقع مجددا أن يدعو قادة مجموعة العشرين لاتخاذ خطوات لحماية من يعانون

الفقر من تداعيات اشتداد حدة الانكماش وإصدار تحذيرات صارمة حيال التهديدات التي يشكلها تغير المناخ والحمائية. ويتعرض ان تشكل القمة منطفا حاسما في تسوية أزمة اقتصادية تاريخية، ولو ان التطلعات في صياغة رد مشترك قد تصطدم بخلافات في وجهات النظر بين الأمريكيين والاوروبيين حول ترتيب الاولويات.

ويدعو الأمريكيون الى المزيد من اجراءات الاعاش الاقتصادية لمكافحة انكماش لا يعرف احد حتى الان الى اي حجم سيصل وكم من الوقت سيستمر، وستكون هذه الرسالة التي سيوجهها الرئيس الجديد باراك اوباما لدى قيامه بأولى خطواته في اوروبا للمشاركة في اول قمة يحضرها لمجموعة العشرين.

والاوروبيون من جهتهم متحوفون من تزايد العجز في ميزانياتهم ويفضلون قبل القيام بأي مجهود جديد انتظار نتائج العمليات التي تمت حتى الآن لضخ آلاف مليارات الدولارات في المصارف والاقتصاد العالمي. وسعي لإيجاد صيغة ترضي الجميع، ستكتفي مجموعة العشرين على الأرجح بالتذكير بالالتزامات التي تمت حتى الآن وبتقديم وعدو ببذل المزيد اذا اقتضت الحاجة.

معالجة إشكالية الإنعاش

وتجتمع الدول الصناعية والناشئة الكبرى

العشرين التي تمثل معا 90 بالمائة من الثروات العالمية في ظروف أصعب من التي واكبت قمتها الأولى في 15 نوفمبر في واشنطن وخصصت أيضا للأزمة. وبعدها كان صندوق النقد الدولي يتوقع أنذاك نموا عالميا بنسبة 2.2 بالمائة خلال العام 2009، فهو اليوم يبتز بانكماش اقتصادي يتراقص مع تقلص إجمالي الناتج الداخلي العالمي بنسبة 1 بالمائة.

ويتوقع رئيس البنك المركزي الأوروبي جان كلود تريشيه التوصل الى توافق حول «انتعاش معتدل للنمو، عام 2010، غير ان آخرين عبروا عن مخاوف لا سيما بالنسبة للدول الفقيرة غير الممثلة في مجموعة العشرين التي تقتصر على دول مجموعة الثماني والدول الناشئة الكبرى كالصين والهند والبرازيل والاتحاد الأوروبي.

والى معالجة إشكالية الإنعاش الاقتصادي، سيتحتم على القمة البحث عن تسوية بشأن ضبط القطاع المالي ومراقبته. ومن المفترض ألا يعود أي من المؤسسات والجهات المالية بما في ذلك صناديق المضاربة وكالات التصنيف الائتماني، في المستقبل خارجا عن القوانين والتنظيمات. وقد دفع التهديد بوضع «فاخنة سوداء» دولا مثل لوكسمبورغ والنمسا وبلجيكا وحتى سويسرا الى المبادرة منذ الآن وتلحين قوانينها بشأن السرية المصرفية.

ومن المتوقع أن تقطع مجموعة العشرين وعودا بمساعدة موارد صندوق النقد الدولي لتصل الى 500 مليار دولار.

مفاوضات شاقة للقمة

حكّ رئيس الوزراء البريطاني جوردون براون قادة العالم على «الارتفاع إلى مستوى التضخم» للتغلب على الركود العالمي لكنه اعترف بأن القمة ستشهد «مفاوضات شاقة» من أجل التوصل إلى اتفاق.

وقال براون لمدينا، بلا شك ، أيام طويلة من المفاوضات الشاقة في انتظارنا. فهناك مشكلات صعبة ومعقدة. ولن يكون من السهل التوصل إلى الاتفاقات التي اعتقد أنها ضرورية للاقتصاد العالمي». ويشارك قادة الدول العشرين صاحبة الاقتصاديات الأكبر في العالم في القمة بهدف التوصل إلى اتفاق على تحرك منسق لإنعاش الاقتصاد العالمي.

وجاءت تعليقات رئيس الوزراء البريطاني عقب لقاء له مع الرئيس المكسيكي فيليب كالدرون في لندن، وقال براون إن سلسلة لقاءاته التمهيدية الأخيرة مع قادة العالم جعلته يشعر بأن «العالم يريد ان يعمل معاً». وكان براون ونظيره الاسترالي أعلنوا في وقت سابق أنهما يتعهران بالثقة من أن قمة العشرين ستحقق تقدما باتجاه صياغة إجماع دولي جديد حول كيفية إعادة اقتصاد

العالم إلى مسار الانتعاش.

وصرح براون عقب المحادثات مع رود أنه رأى «استجابة عالمية غير مسبوقة لازمة غير مسبوقة» في محادثاته مع قادة العالم قبل القمة. وقال «أعتقد أن العالم سيتمكن من مواجهة التحديات ويهزم الذين يقولون إن عدم فعل شيء يعتبر اختياراً، مضافاً إنه يعتقد أنه ستتم الموافقة على «عمل ملموس».

تفاصيل المسودة الختامية

وافادت مسودة البيان الختامي لقمة مجموعة العشرين أن زعماء الدول المتقدمة والناشئة سيتفقون في قمتهم يوم الخميس على تجنب تحركات العملات التي يمكن أن تضر باقتصادات بعضهم البعض. وجاء في المسودة «نحن ملتزمون بإدارة سياساتنا الاقتصادية بمسؤولية في ما يتعلق بالتأثير على الدول الأخرى وتجنب خفض التنافس في قيمة عملتنا». وتضمنت المسودة أيضا اتفاق مجموعة العشرين على زيادة الموارد لصندوق النقد الدولي ولبنوك التنمية المتعددة الأطراف ولتمويل التجارة لكنها لم تحدد حجم أي زيادات. وفيما يتعلق بالحفز المالي أضافت المسودة: «نحن ملتزمون ببذل الجهود المستمرة الضرورية لاستعادة النمو مع كفاءة الاستدامة المالية في الأجل الطويل». وأظهرت المسودة أن دعم القطاع المصرفي وزيادة الإنفاق العام وتدابير أموال إضافية لصندوق النقد الدولي سيتمكن الاقتصاد العالمي من النمو بنهاية العام 2010. وأشارت المسودة المكونة من 24 نقطة قبيل القمة إلى أن التوسع المالي الحالي سيؤدي الناتج العالمي أكثر من نقطتين مؤبقتين ويخلق أكثر من 20 مليون فرصة عمل جديدة في أنحاء العالم. وقالت المسودة «إننا عازمون على استعادة النمو الآن ومقاومة الحماية التجارية وإصلاح أسواقنا ومؤسساتنا من أجل المستقبل». وأضافت المسودة إن دول مجموعة العشرين ملتزمة أيضا «بوضع استراتيجيات خروج من سياسات التوسع الضرورية والعمل معا لتفادي عواقب غير مقصودة على أطراف أخرى».

وقالت إن مستحقات ومكافآت مسؤولي الشركات ينبغي أن تكون على أساس الأداء والنمو المستدام وتجنب المخاطر الرائدة على الحد.